

قرار رقم (٤٠٤ / م / ن / ب)

مجلس النقد والتسليف،

استناداً إلى أحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم/٢٣/ لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته بالمرسوم التشريعي رقم /٢١/ لعام ٢٠١١،
وعلى أحكام المادة ١٩٨ من قانون التجارة السوري رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٧،
وعلى أحكام المادة ٧٨٧ من القانون المدني السوري الصادر عام ١٩٤٩،
وعلى مذكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١/١٨،

يقرر ما يلي:

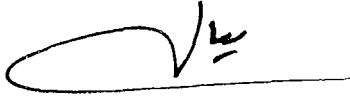
- مادة (١) -** للورثة الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع الوديعة المصرفية، كسر هذه الوديعة قبل حلول أجلها، على أن يبلغوا قراراتهم إلى باقي الورثة بكتاب مضمون، أو بطريقة رسمية أخرى.
- مادة (٢) -** لمن خالف من الورثة المتبقين حق الرجوع إلى المحكمة المختصة خلال شهرين من تاريخ تبليغه قرار الورثة وفق المادة (١) من هذا القرار.
- مادة (٣) -** في حال عدم توفر الأغلبية المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار، فعلى من يريد استرداد حصته من الوديعة إقامة الدعوى أمام القضاء المختص.
- مادة (٤) -** لا يجوز للمصارف المعنية تسليم الوديعة وفق المادة (١) من هذا القرار إلا بعد انتهاء ثلاثة أيام عمل تلي المدة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القرار، وعلى الورثة المعترضين التقدم إلى المصرف المعني بوثائق مصدقة من المحكمة المختصة تثبت رفع الدعوى خلال الفترة الواقعة بين تاريخ تبلغهم قرار الورثة بكسر الوديعة ولغاية انتهاء فترة الثلاثة أيام المذكورة في هذه المادة.

مادة (٥) - في حال تقدم أحد الورثة بوثائق مصدقة من المحكمة المختصة تفيد رفع الدعوى أصولاً يتوجب على المصرف المعني عدم كسر الوديعة لحين صدور حكم مكتسب الدرجة القطعية وصالح للتنفيذ.

مادة (٦) - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

رئيس مجلس النقد والتسليف

الدكتور أديب ميالة



دمشق في ٢٠١٢/١/١٨



صورة عدد () الى :

دمشق في ٢٠١٢/١/١٨

أمين سر مجلس النقد والتسليف

ليلى طنوس

